Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 736-760
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.36

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring and analyzing the impact of some macroeconomic variables on foreign trade of the Maghreb countries (2000-2022)*

Mustafa Hamid Majid Al-Hafouzi(1), Prof. Dr. Saad Mahmoud Al-Kawaz(2)
University of Mosul - College of Management and Economics(1),(2)
(1) hamedmustafa361@gmail.com (2) saad_mahmood@uomosul.edu.iq

Key words:
macroeconomic variables, foreign trade.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	13 *Jul*. 2024
Accepted	07 *Aug*. 2024
Avaliabble online	30 *Jun*. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail
cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Mustafa Hamid Majid Al-Hafouzi
University of Mosul

Abstract:
The foreign trade sector plays an important role in the economic development process, especially in developing countries. The development of Egyptian foreign trade is closely linked to economic variables, as it helps achieve local market balances and increases national income in the event of an increase in the percentage of exports and a decrease in the percentage of imports. The research aims to identify the foreign trade of the Maghreb countries; analyze the relative relationship between foreign trade and macroeconomic variables for the period (2000-2022), and analyze the estimation results according to the standard models used for the impact of some macroeconomic variables on foreign trade of the Maghreb countries for the research period. The research problem is summarized in the inflexibility of commodity production and the commodity production system of the Maghreb countries and the dependence of their local economies on a single commodity for a long period of time, which necessitates taking into account the macroeconomic variables and their effects on foreign trade and the extent of dependence on the countries of the outside world for those countries, which necessitates the necessity of commodity diversification for those countries to get rid of the one-sided economy; The research hypothesis is embodied in the existence of an impact of macroeconomic variables on foreign trade of the Maghreb countries for the research period. The analytical-experimental (standard) method was relied upon in the theoretical and analytical aspects of the research, in addition to the standard quantitative method in analyzing the estimation results of the standard model used in the research. It ended with a discussion of the standard results for the countries under study, and the research reached a set of conclusions, the most important of which are: weak flexibility of the exchange rate, due to the weakness of the national production apparatus, which results in an increase in the general level of prices as a result of the devaluation of the national currency. The research reached a set of proposals, the most important of which are: paying attention to the basic economic sectors such as agriculture, industry, tourism and other sectors, modernizing them and introducing the latest technology to them, adopting a trade policy aimed at protecting the local product and enhancing its role to enable it to compete.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 736-760
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.36

قياس وتحليل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي مع الإشارة الى العراق للمدة (2000-2022)*

الباحث: مصطفى حامد ماجد الحفوظي — **أ.د. سعد محمود الكواز**
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد — **جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد**
hamedmustafa361@gmail.com — saad_mahmood@uomosul.edu.iq

المستخلص

يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية ويرتبط أمر تنمية التجارة الخارجية المصرية ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الإقتصادية، فهي تساعد علي تحقيق التوازنات السوقية المحلية، وارتفاع الدخل القومي في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات، إذ تهدف البحث إلى التعرف على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي؛ وتحليل العلاقة النسبية بين التجارة الخارجية والمتغيرات الإقتصادية الكلية للمدة (2000-2022)، وتحليل نتائج التقدير وفق النماذج القياسية المستخدمة لأثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي لمدة البحث، إذ تتلخص مشكلة البحث بعدم مرونة الإنتاج السلعي والجهاز الإنتاجي السلعي لدول المغرب العربي واعتماد إقتصاداتها المحلية على سلعة واحدة ولمدة زمنية طويلة، مما يستوجب أخذ المتغيرات الإقتصادية الكلية وتأثيراتها في التجارة الخارجية ومدى الاعتماد على دول العالم الخارجي لتلك الدول ومما يستوجب الى ضرورة التنوع السلعي لتلك الدول للتخلص من الإقتصاد وحيد الجانب؛ وتتجسد فرضية البحث بوجود وجود تأثير للمتغيرات الإقتصادية الكلية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي ولمدة البحث . وتم الاعتماد على الاسلوب التحليلي – التجريبي (القياسي) في الجانب النظري والتحليلي للبحث، فضلا عن الاسلوب الكمي القياسي في تحليل نتائج التقدير للأنموذج القياسي المستخدم في البحث. وانتهى بمناقشة النتائج القياسية الخاصة بالدول قيد البحث، وتوصلت البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: ضعف مرونة سعر الصرف، ويعود ذلك لضعف جهاز الإنتاج الوطني مِمَّا يترتب عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة تخفيض العملة الوطنية، وتوصل البحث إلى مجموعة من المقترحات أهمها: الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاساسية كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة وبقية القطاعات الاخرى وتحديثها وادخال أحدث التكنولوجيا اليها، اعتماد سياسة تجارية هادفة الى حماية المنتج المحلي وتعزيز دوره ليستطيع المنافسة.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية الكلية، التجارة الخارجية.

المقدمة:

إن توسع العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية وخاصة في ميدان التجارة الخارجية التي تكمن فيما هو معروف من قضايا التصدير والاستيراد والأسواق الدولية بصورها المختلفة، أصبحت الشغل الشاغل لكثير من المفكرين والباحثين وصناع القرار في مختلف دول العالم ومنها دول المغرب العربي، وبالتالي فإن تطور التجارة الخارجية يساعد على الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني. وهنا قمنا بتوضيح وبيان الدور الكبير الذي تلعبه متغيرات الاقتصاد الكلي في التأثير على التجارة الخارجية، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الأمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من أحتياجاتها محلياً، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبياً.

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث بتحليل اتجاهات بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام) وعلاقتها بالتجارة الخارجية لدول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا).

ثانياً: هدف البحث:

يسعى البحث إلى بيان وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الإقتصادية الكلية لدول ال مغرب العربي للمدة (2000-2022)

ثالثاً: مشكلة البحث:

لذا تتلخص مشكلة البحث بعدم مرونة الإنتاج السلعي والجهاز الإنتاجي السلعي لدول المغرب العربي واعتماد إقتصاداتها المحلية على سلعة واحدة ولمدة زمنية طويلة، مما يستوجب أخذ المتغيرات الإقتصادية الكلية وتأثيراتها في التجارة الخارجية ومدى الاعتماد على دول العالم الخارجي لتلك الدول ومما يستوجب الى ضرورة التنوع السلعي لتلك الدول للتخلص من الإقتصاد وحيد الجانب.

رابعاً: فرضية البحث:

يفترض البحث وجود علاقة وجود علاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الإقتصادية الكلية للمدة (2000-2022) لدول المغرب العربي.

خامساً: منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الجانب النظري، فضلاً عن الاسلوب الكمي القياسي في تحليل نتائج التقدير للأنموذج القياسي المستخدم في البحث.

سادساً: حدود البحث

تشمل الحدود الزمانية والمكانية للبحث وهي كالاتي:

1- الحدود الزمانية: بالنسبة للبعد الزمني فأن البحث سوف يأخذ المدة الزمنية (2000 -2022).

2- الحدود المكانية: سيتم أخذ دول المغرب العربي وهي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا).

سابعاً: هيكلية البحث

تضمنت البحث أربعة محاور الأول منها شمل الدراسات السابقة، أما الثاني فقد غطى الإطار النظري للبحث، أما المحور الثالث فتضمن الاطار العملي للبحث، أما المحور الأخير فشمل على عدة من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: الدراسات سابقة

إن معظم الادبيات الإقتصادية العربية تناولت مجموعة من الدراسات العربية ومنها العراقية فضلاً عن الدراسات الأجنبية التي أخذت التجارة الخارجية ومجموعة من المتغيرات الإقتصادية وتأثير تلك المتغيرات عليها، والتي يمكن عرضها كالاتي:

1- **دراسة (Willem Thorbecke , سنة 2011) , الموسومة , تأثير تغيرات أسعار الصرف على التجارة في شرق آسيا** , والتي تهدف الى كيفية تأثير أسعار الصرف على تجارة شرق آسيا. وتشير الأدلة الى أن الصادرات المنتجة ضمن شبكات الإنتاج الإقليمية تعتمد على أسعار الصرف في جميع أنحاء المنطقة بينما تعتمد الصادرات كثيفة العمالة على أسعار الصرف في البلد المصدر. وهذه النتائج منطقية لأن غالبية القيمة المضافة للصادرات المصنعة تأتي من الأجزاء والمكونات المستوردة. و أستنتجت الى تحليل العلاقه بين الزيادات في اسعار صرف العملات الاجنبيه والميزان التجاري باستخدام بيانات جماعيه مع الاخذ في الاعتبار الفواصل الهيكليه والاعتماد المقطع باستخدام بيانات الفتره (1980 - 2011) للدول التي تمر بمرحله انتقاليه (بولندا ، المجر ، بلغاريا ، رومانيا) وتركيا عن طريق اختبار التكامل المشترك . وتم تحليل وجود الاعتماد المقطع بين الدول في اللوحه باستخدام CDLM1، وتم اجراء الاختبار وتبين ان هناك اعتماد مقطعي بين هذه الدول .

2- **بحث (Khalid Erhayel , سنة 2019) , الموسومة , قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000 - 2019** , والتي تهدف إلى بحث أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الصين متمثلة بالاستثمار برأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي ، والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل النمو الإقتصادي وسعر الصرف بالدولار في التجارة الخارجية متمثلة بالصادرات والاستيرادات (الصناعة والخدمات) للمدة منذ سنة 2000-2019، من خلال اعتماد التحليل القياسي حيث تم تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لدور بعض متغيرات الإقتصاد في نمو التجارة الخارجية في الصين للمدة أعلاه .

الأستنتاجات والمقترحات: وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :- هناك دور معنوي ودال لمتغيري الاستثمار برأس المال المحلي و الاستثمار الأجنبي في تطور حركة التجارة الخارجية .، هناك دور معنوي ودال لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في تطور حركة التجارة الخارجية في الصين في حال تم اعتماده بشكل مستقل عن المتغيرات المقترحة في البحث، وأن أثره واضح في واردات ومن ثم في صادرات الصين، هناك هبوط في معدل النمو الإقتصادي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019. وكذلك لسعر صرف الدولار مقابل اليوان الصيني. وقد قدم البحث عدة مقترحات منها أهمية بحث تأثير التجارة الخارجية من صادرات واردات بحسب القطاعات صناعية زراعية طبية تكنولوجيا و دور التجارة الخارجية في الصين في إقتصاديات دول العالم لاسيما الاتحاد الأوروبي وامريكا .

3- **بحث (الرشكاني، سنة 2023) ، الموسومة قياس وتحليل أثر الإنفتاح التجاري ومتغيرات أخرى على الأداء الإقتصادي لبعض الدول العربية مع أشارة الى العراق للمدة (2000 - 2022)** , والتي هدفت الى مدى تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في العراق والدول المختارة ، ويسعى الباحثين الى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالإنفتاح التجاري ودوره في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو الإقتصادي ، ومعرفة العلاقة بين سياسة الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي دول العينة خلال مدة البحث . وتوصل البحث الى العديد من الأستنتاجات و من أهمها : يرتبط إنخفاض مستوى الكفاءات التنافسية في بيئة الإقتصاد العربي بحالة جميع المنظمات والمؤسسات التكنولوجية التي تضمن معدلات نمو إقتصادي عالية ، لذلك لا تزال معظم الدول العربية مبنية على قاعدة موارد طبيعية وغير قادرة على التحرك نحو

الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المتزايدة ، وكذلك توصل البحث الى العديد من المقترحات ومن أهمها : التركيز على أستراتيجية التنويع والنمو في البلد الذي يسعى الى تحقيق نمو أفضل في تنويع محفظة أصوله من خلال الأستثمار في إبناءه ورأس ماله ومؤسساته. ويقيس البحث المتغيرات التابعة والمستقلة للأنموذج القياسي المستخدم في البحث ويقيس أثر الإنفتاح التجاري ومتغيرات إقتصادية أخرى على الأيداء الإقتصادي لدول عينة البحث ، وتعتمد البحث على طرق القياس الإقتصادي الحديثة التي تستخدم لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ، ومن ثم إستخدام نموذج الأنحدار الذاتي للأبطاء أنموذج ARDL . في الوقت نفسه ، فأن خاصية أنموذج ARDL هي أن المتغيرات المدرجة في الأنموذج ليست متكاملة وفقاً للترتيب ، أي يمكن إستخدام المتغيرات المتكاملة مع (0) درجة أو (1) درجة أو كليهما ، كما أنه يعطي تقديرات غير متحيزة وفعالة لأنه أنموذج بدون أرتباط تلقائي ولعينات صغيرة ، وقد تم إستخدام البرنامج الأحصائي Eviews 12 لأنه يعد من البرامج الأساسية المستخدمة في التحليل القياسي الإقتصادي . للعراق وللدول النفطية وغير النفطية (الجزائر، مصر ، الاردن) .

مما تقدم يتبين أن الدراسات السابقة أعلاه أوضحت أثر المتغيرات الأقتصادية الكلية على واقع التجارة الخارجية في التنمية الأقتصادية وتطورها وتوزيعها، وتطرقت الى أختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الأقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الأجمالي ومعدل البطالة وسعر الصرف والتضخم والأنفاق العام وذلك بأستخدام عدة أختبارات، وضمن فترات زمنية مختلفة وأخذت دول مختلفة. أما دراستي الحالية فقد أخذت تأثير بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية على التجارة الخارجية للعراق ودول المغرب العربي مع متغيرات أقتصادية أخرى ، وأختلفت عنها بالمدة الزمنية (2000-2022) وعينة الدراسة التي شملت (الجزائر وليبيا وتونس، والمغرب) ، وتميزت عنها بالجانب التحليلي للبيانات والمعلومات المأخوذة من مصادرها الرسمية وللسنوات الحديثة ، فضلاً عن أنها تميزت عنها بالجانب الكمي القياسي بأخذ نماذج قياسية وفق أختبارات قياسية وهي (جذر الوحدة ، والتكامل المشترك ، وغيرها من الاختبارات القياسية) وتطبيقها على دول المغرب العربي عينة الدراسة وللمدة الزمنية للبحث.

المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

1-2 التجارة الخارجية:

تُعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية التي تربط إقتصاد دول العالم، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل بإقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا راجح لتعدد حاجات الأفراد وتباين وتوزيع المواد والمنتجات بين الدول كل هذه العوامل ساهمت في نمو وتطور التجارة الخارجية .

1-1-2 مفهوم التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية العملية التجارية بين الدولة ودول العالم الأخرى تشمل تبادل السلع المادية وغير المادية، بما في ذلك الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (Mahmoud, Al-Qouz, 2021: 101-118)

وهي تبادل رأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود أو الأقاليم الدولية بسبب وجود حاجة أو رغبة في السلع والخدمات وفي معظم الدول كانت تمثل هذه التجارة حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن التجارة الدولية كانت موجودة عبر التاريخ ، على سبيل المثال (طريق الحرير ، طريق آمبر ، التدافع لأفريقيا ، تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي) ، فقد تزايدت أهميتها الإقتصادية والأجتماعية والسياسية في القرون الأخيرة (Paul , 2023 : 39) .

و تمثل التجارة الدولية المعدلات الإقتصادية التي تتم بين الدول ومن بين العناصر المتداولة عادةً السلع الأستهلاكية، مثل أجهزة التلفزيون والملابس و السلع الرأسمالية ، مثل الألات والمواد الخام والمواد الغذائية , وتتضمن المعدلات الأخرى الخدمات ، مثل خدمات السفر والمدفوعات مقابل براءات الأختراع الأجنبية (Mauric , 2023 : 18) .

أو هي مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى وتعرف بأنها تبادل الخدمات ، ورؤوس الأموال ،والسلع .عن طريق الحدود الدولية أو الأقليمية ، وتشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من إقتصاد أغلب دول العالم ، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي ,كما تُمثل كل من عمليات الأستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أوغير المنظورة ،وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول (Jarallah & Thanoun, 2017: 7).

2-1-2 أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية دور على مستوى الإقتصاد المحلي والدولي، وهي مهمة لأن الدول تعتمد على دول أخرى لاستيراد السلع التي لا يمكن العثور عليها بسهولة محليا. إذا كانت دولة ما متخصصة في تصدير السلع، فقد يكون لديها عرض من مواد خام معينة أكبر من الطلب في أسواقها. أو قد يكون لديه خبرة معينة ، في مجال التكنولوجيا أو التصنيع مما يؤدي إلى الطلب في السوق الدولية. تخلق التجارة الدولية السوق العالمية التي يعتمد عليها الإقتصاد العالمي لتحقيق الرخاء، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي (Diaz, 2022: 2).

أ- تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي .

ب- تعد مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسة أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من التي تعد من مرتكزات العمليات الإقتصادية خصوصاً عمليات التمويل والأستثمار.

ت- ينجم عنها من الصادرات عائد مالي يمكن إستخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري .

ث- تحاول الدوله من خلالها إيجاد نوع من التوازن في وضعها الإقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فأنها تعمل على أحداث توازن مع الاستيرادات خصوصاً إذا كانت تلك الاستيرادات تنمو وبشكل مطرد.

1- تحقيق التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية نتيجة التغيرات في الهيكل الاقتصادي، وفرصة الحصول على أفضل إنجازات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات اللازمة للتنمية الشخصية بأسعار منخفضة نسبيا (Assaf & Mahidi, 2023: 395).
2- تأمين أحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني (حاجي ، 2017 : 25) .

3-1-2 أسباب قيام التجارة الخارجية:

ويمكن عرض أسباب قيام التجارة الخارجية كالأتي : (Al-Dulaimi, 2023: 2)

1- المشكلة الإقتصادية: أستمرار تزايد الحاجات الأنسانية وتناقص الموارد الطبيعية وصعوبة أشباع الحاجات ضمن الدولة الواحدة .
2- أتساع الفجوات الإقتصادية: الفجوة المحلية (الأدخار)، الفجوة الخارجية (العملة الأجنبية) ، الفجوة التكنولوجية والتقنية ، فجوة الموارد الطبيعية .
3- تباين الإنتاج الزراعي والصناعي والأستخراج بين دول العالم ولا سيما بين دول الشمال التي تشكل مركز العولمة وبين الدول النامية التي تشكل المحيط في العولمة.

4- تباين نوع وحجم وجودة التكنولوجيا والتقنية والمعلوماتية بين دول العالم .
5- لا يمكن تحقيق الأكتفاء الذاتي لأي دولة دون الحاجة للأخرين.
6- لمنافسة الشديدة في جنبي أرباح التجارة الخارجية من قبل الشركات الأجنبية.
7- أختلاف الأذواق يؤدي الى أختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة، وشروط التبادل أيضاً بين الدول ، ويعد من العوامل المهمة المحددة للطلب على السلع في التجارة الخارجية .

4-1-2 النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

كان المذهب التجاري هو الأستراتيجية الإقتصادية التي أتبعتها الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. تم إستخدام المستعمرات كمصدر للمواد الخام الرخيصة فضلاً عن كونها سوقاً لبيع البضائع بأسعار مرتفعة. وفي الوقت نفسه فأن الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، هي الثورة الصناعية. لقد ولدت الثورة مفهوم الرأسماليه كما أشار أدم سميث في كتابه ثروة الأمم الرأسمالية هي نظام إقتصادي ينظم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وهذا ما أدى الى ولادة النظريات الحديثة التي وضعها جون ستيو أرت ميل، وديفيد ريكاردو. ويذكر JS Mill، ستقوم الدولة بإنتاج ثم تصدير عنصر يتمتع بأكبر ميزة نسبية وأستيراد السلع المملوكة من قبل الحرمان المقارن، وتنص هذه النظرية على أن قيمة العنصر يتم تحديدها بواسطة حجم العمل المخصص لإنتاج هذه السلع، وصرح ديفيد ريكاردو أنه ستكون هناك قيمة تبادل إذا كان العنصر له قيمة سهلة الإستخدام، وبالتالي يمكن أستبدال شيء ما بالسلع . قام ديفيد ريكاردو أيضاً بالتمييز بين السلع التي يمكن أن تكون تم إنتاجها أو إعادة إنتاجها وفقاً لإرادة الناس، ومن ناحية أخرى هناك عناصر محدوده لا يمكن فصل تطور التجارة الدولية عن تاريخها الأستعمار والرأسمالية، لذلك فأنه يسبب أيضاً سياسات مختلفة للدول. في الواقع نشأت التجارة من الصداقة التاريخية التي تحولت فيما بعد الى جشع الأحتلال والهيمنة، فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية ، إبتداءً من الإقتصاديين (هيكشر أولين) ، والتي عرفت بنظرية وفرة العنصر، معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الإقتصادية الحديثة (Matar, 2023: 6).

1- نظرية نسب العوامل أو نظرية النسب العاملية نظرية هيكشر - أولين:

بعد مرور قرن وربع تقريباً من ظهور النسخة الكلاسيكية لنظرية التجارة الدولية، طرح الإقتصاديان السويديان Heckscher - Olmhlin Theorem نظرية تعرف بنظرية الوقف العاملي أو نظرية النسب العملية، تتضمن النظرية أن الدول المختلفة تتمتع بنسب متفاوتة من عوامل الإنتاج المختلفة. بعض الدول لديها عدد كبير من السكان وموارد العمالة الكبيرة، والبعض الأخر لديه وفرة من رأس المال ولكن لديه نقص في موارد العمل. وتقدم الدولة ذات رأس المال الوفيرة نسبة أعلى من رأس المال الى العمالة مقارنة بما تقدمه الدولة ذات العمالة الوفيرة، ومن ثم فأن الدولة ذات القوة العاملة الكبيرة ستكون قادرة على إنتاج تلك السلع بتكلفة أقل (Al-Dulaimi, 2023: 12)

2- معادلة سعر العامل:

إن تأثير التجارة الحرة بين الدول هو زيادة الرفاهية العامة من خلال المساواة ليس فقط في أسعار السلع المتبادلة ولكن أيضاً في أسعار عوامل الإنتاج المشاركة في إنتاج تلك السلع في مختلف الدول. مثلاً في غياب التجارة سيكون سعر رأس المال في إقتصاد وفرة الفرد في أمريكا أقل بكثير من سعره في حالة إقتصاد فائض العمالة في الهند. ولكن بعد أنشاء التجارة بين البلدين، سيتم إنتاج المزيد من السلع كثيفة رأس المال في أمريكا ونتيجة لذلك ، فأن سعر رأس المال سيرتفع في أمريكا ، وسيكون الفارق المحلي في هذا الصدد بين البلدين أقل وعلى نحو مماثل ، سيتم إنتاج المزيد من السلع التي تتطلب عمالة كثيفة في الهند سوف يرتفع مستوى الأجور في الهند مما يؤدي الى تضييق الفرق في الأجور بين البلدين.

3- الميزة التنافسية الوطنية لـ Lporter:

لم يركز Lporter أبداً في المقام الأول على العوامل التي تحدد نمط التجارة، على أن نظريته حول الميزة التنافسية الوطنية تفسر لماذا تكون دولة معينة أكثر قدرة على المنافسة في صناعة معينة على سبيل إذا حافظت إيطاليا على الميزة التنافسية في إنتاج بلاط السيراميك وكانت سويسرا تمتلك الميزة التنافسية في الساعات ، فمن الممكن تفسير أن الأولى ستصدر بلاط السيراميك والأخيرة ستصدر الساعات وسيستورد كل منهما تلك البضائع التي في صناعتهم الخاصة ليست قابلة على المنافسة .ويوضح Lporter أن هناك أربعة عوامل مسؤولة عن هذا التنوع ، ويطلق على هذه العوامل أسم ماسة الميزة الوطنية.

وتشمل الأتي: (Investopedia , 2021 : 24)

أ. شروط العامل.
ب. شروط الطلب.
ت. الصناعات المرتبطة والمساندة.
ث. أستراتيجية الشركة وهيكلها وتنافسها.

لقد تم أخذ هذه العوامل في الأعتبار بشكل أو بأخر من قبل الإقتصاديين الأوائل. الأمر الحاسم في أطروحة porter هو أن التفاعل بين هذه العوامل هو الذي يشكل الميزة التنافسية.

العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والتجارة الخارجية:

إن علاقة التضخم بالتجارة الخارجية يعد مؤشر أساس لما لهُ تأثيرات على التجارة الخارجية ، وأن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية على النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل القومي وسعر الفائدة حيث تحتل التجاره الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاط الإقتصادي ، وأن علاقه الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية يؤثر تطور التجارة الخارجية بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأن العلاقة بين الأنفاق العام والتجارة الخارجية يعد من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية كونه يعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي ، سيتم التطرق في هذا المبحث الى العلاقة بين المغيرات الإقتصادية الكلية وهي (التضخم , سعر الصرف , الناتج المحلي الإجمالي , والأنفاق العام) مع التجارة الخارجية .

3-1-1 العلاقة بين التضخم والتجارة الخارجية:

التضخم موقف يتباطأ فيه معدل التضخم ، يمكن أن يحدث بسبب إنخفاض عرض النقود أو زيادة في توريد السلع والخدمات على الرغم من أن التضخم يمكن أن يؤدي الى العديد من الفوائد مثل إنخفاض الأسعار وزيادة القوة الشرائية للمستهلكين ، على أنهُ يمكن أن يكون له تأثيرات على التجارة الدولية (Fastar Capital , 2023 : 19) .

1- **زيادة في الصادرات :** يمكن أن يؤدي التضخم الى إنخفاض في أسعار السلع والخدمات ، مما يجعلها أكثر بأسعار معقولة للمستثمرين الأجانب ، هذا يمكن أن يزيد من الطلب على الصادرات مما يعزز إقتصاد بلد ما .
2- **إنخفاض في الأستيرادات :** يمكن أن يؤدي التضخم الى إنخفاض في أسعار الاستيرادات ، مما يجعل الشراء بأقل تكلفة نتيجةً لذلك ، قد ينخفض الطلب على البضائع المنتجة محلياً ، مما يؤدي الى إنخفاض الاستيرادات .
3- **تقدير العملة :** يمكن أن يؤدي التضخم الى زيادة في قيمة عملة البلد وذلك لأن التضخم يؤدي الى إنخفاض في الطلب على المال ، مما يؤدي الى إنخفاض في أسعار الفائدة . نتيجةً لذلك ، قد يكون المستثمرون أكثر أستعداداً للأستثمار في بلد ما ، مما يؤدي الى زيادة قيمة عملتها .
4- **إنخفاض في النمو الإقتصادي :** التضخم أيضاً يؤدي الى إنخفاض في النمو الإقتصادي . وذلك لأن التضخم يؤدي الى إنخفاض في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي الى

إنخفاض في الإنتاج. يتكامل هذا النموذج مع أنموذج طلب نقدي نهاية المعدلات مع نموذج التجارة الدولية على أساس حقيقي وفحص النظام الدائم للتعليق على تأثيرالتضخم على حجم وإتجاه التجارة الدولية ، تظهر أثار التضخم من خلال التغيرات في عروض العمل ورأس المال التي تحدد مع مستويات الإنتاج والأستهلاك من خلال مجموعات تزيد من رضاهم , من خلال خطة محلية ، تؤدي الى نتائج ثابتة على مستوى العوامل المتنقلة (UNCTAD , 2023 : 5) .

1-2-3: العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة الدولية:

العلاقة بين التجارة الدولية ومستويات أسعار الصرف في سياق الأزمة المالية العالمية وصعود سلاسل القيمة العالمية والأقليمية، نجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي وحجم الصادرات قبل الأزمة المالية العالمية، لكن هذه العلاقة تختفي في الغالب بعد الأزمة المالية العالمية . في حين أن الكثير من الأدبيات تظهر التأثير الكبير لمستوى سعر الصرف وتقلبه على التجارة، وهناك جانب أخر من الأبحاث يتناول العلاقة بين مستوى سعر الصرف وحجم التجارة الدولية بعد إستبعاد عامل السعر المتقلب، منذ الأزمة المالية العالمية أنتعشت المناقشات الأكاديمية والسياسية وتحولت من تقلبات أسعار الصرف الأسمي أو الحقيقي الى مستوى سعر الصرف الحقيقي، مع مخاوف بشأن الأختلالات الخارجية العالمية وبطء التعافي وتأثير الأختلالات المستمرة في أسعار العملات (Dagli&kang,2017:84) . كما تحتل التجارة الخارجية مكانه مهمة في دائرة النشاط الإقتصادي، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تساهم مع نظيرتها من القطاعات الأخرى في زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية الإقتصادية لأي بلد، وبالتالي فهي قناة لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني ومصدر للعملة الصعبة. وإن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات ، تحليل المكان الرئيس في مناقشة أثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خصوصاً عندما يرتفع سعر الصرف في دولة ما مقارنة بسعر الصرف في دولة أخرى ، فأن سعر سلعتها وخدماتها يرتفع ، الاستيرادات تصبح أرخص وفي نهاية المطاف ، يمكن أن يؤدي ذلك الى إنخفاض صادرات ذلك البلد وزيادة الاستيرادات , و يؤثر الميزان التجاري على أسعار صرف العملات من خلال تأثيره على العرض والطلب على النقد الأجنبي ، عندما لا يصل صافي الحساب التجاري لبلد ما الى الصفر ، أي عندما لا تتساوى الصادرات مع الاستيرادات يكون هناك عرض أو طلب أكبر نسبياً على عملة البلد . وهذا يؤثر على سعر تلك العملة في السوق العالمية ويمكن أن يؤثر الميزان التجاري الذي يعكس أرتفاعه وإنخفاض الطلب على العملة على أسعار صرف العملات، فالبلد الذي يرتفع فيه الطلب على سلعة يميل الى التصدير أكثر مما يستورد، مما يزيد الطلب على عملة الدولة التي تستورد أكثر مما تصدر ستشهد طلباً أقل على عملتها، وتتأثر القيم النسبية للعملات بالطلب عليها ، ويتأثر هذا الطلب بالتجارة (J. Boyle , 2023 : 22) .

1-3-3: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية:

يشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع الأستهلاك الخاص و العام والنفقات الحكومية والأستثمارات والصادرات ويتم خصم الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ويعد الميزان التجاري أحد المكونات الرئيسية لصيغة الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد ، كما تعد التجارة الخارجية مجموعة النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دول معينة ودول أخرى وهي تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع وتشكل جزءاً مهماً من إقتصاد أغلب دول العالم (Ross , 2021 : 29) .

2-3-3: تأثير التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي:

يؤثر تطور التجارة الخارجية بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف أن التجارة الخارجية عامل مؤثر ومهم في الناتج المحلي الإجمالي إذ يعود بالفائدة الجملة للبلد إقتصادياً في حالة يكون الميزان التجاري إيجابياً أي أن صادرات السلع والخدمات أكبر بكثير من الأستيرادات وعليه بتأثير التجارة الدولية على الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام تقنية الأنحدار الخطي البسيط، نقوم ببحث ثلاث معادلات. أولاً إنشاء العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمساهمين فيه وقد تم التوصل الى أن التجارة الدولية وبشكل أكثر تحديداً الصادرات لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى فأن زيادة صادرات السلع والمعدلات والصادرات الأغذية وصادرات السلع المصنعة سوف تؤدي الى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتركز المعادلة الثالثة على العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي وأن الاستيرادات ليس لها أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي (Muhammad, 2020: 7).

1-4-3: العلاقة بين الأنفاق العام والتجارة الخارجية:

يُعدُ الأنفاق العام من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية كونه يعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي، هذا الدور الذي تطور من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة، فزاد دور الأنفاق العام وتعددت أنواعهُ وتقسيماتهُ، بينما التجارة الخارجية لأي بلد هي صورة من صور علاقتها مع باقي الدول وعلى التحديد فهي تبين السلع القائمة بين البلد وبين إنتاج دول العالم، لذلك تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني مثل ما تؤديه في الإقتصاد العالمي. بالرغم من أن نشاطات التجارة الخارجية تخضع للسياسات التجارية التي تحكمها، ألا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل كما تؤثر أيضاً على عوامل من خلال الأنفاق العام، كما قد تواجه جملة من المخاطر تحد من توسعها (Zeyneloglu , 2018 : 239)

2-2 الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

1-2-2 التضخم:

1-1-2-2 مفهوم التضخم:

يمثل التضخم فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، مما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما اشترته أمس. ويتم التعبير عنها عادة بأنها التغيير السنوي في أسعار السلع والخدمات اليومية، مثل: الطعام الأثاث والملابس حسب (Yulun, 2022: 3). أو أنه الحالة الإقتصادية التي تتأثر من خلال أرتفاع أسعار السلع والخدمات مع حدوث أنخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة (Al-Jubouri, 2017: 5). أو انه أرتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، على المستوى الجزئي (Al Sharif Muhammad, 2022: 6).

2-1-2-2 أنواع التضخم: هناك عدة أنواع للتضخم تؤثر في قطاعات الإقتصاد ومنها الأتي :-

اولاً: التضخم المالي: ويعني أرتفاع في تكلفة معيشة الأشخاص مع مرور الزمن، والزيادة في أسعار السلع والخدمات، بحيث يعمل على تقليل القوة الشرائية، وهناك عدة أنواع للتضخم المالي: (Enaya, 2022: 14)

1- سحب الطلب: يحدث بسبب تضخم الدخل وأرتفاع الطلب على السلع الأستهلاكية، وعندما يطلب الإقتصاد المزيد من السلع والخدمات أكثر مما هو متاح .
2- أرتفاع التكلفة: يحدث عندما يزداد الطلب على السلع، لأن تكاليف الإنتاج ترتفع الى الحد الذي لا يستطيع الإقتصاد فيه إنتاج سلع بوفرة .
3- التضخم المفرط: يحدث عند الأنتقال من قطاع إقتصادي حالي ، الى قطاع إقتصادي جديد، وقد يحدث احياناً نتيجة للحروب ، لذالك يعتبر من أصعب أنواع التضخم ، وأكثرها سلبية .

4- أرتفاع أسعار الطاقة: يحدث عندما تقوم الشركات برفع أسعار الطاقة لزيادة الأرباح .
5- التضخم القطاعي: يحدث عندما ترتفع أسعار نوع واحد فقط من المنتوجات الصناعية.
6- التضخم الركودي: يحدث أثناء مدة الركود على الطلب، ويؤدي الى أنخفاض أو توقف الإنتاج، مما يعكس نتائج سلبية لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية.

ثانياً : التضخم النقدي : ظاهرة نقدية من أكبر المشكلات الإقتصادية المعاصرة التي تواجه دول العالم على أختلافها ، لما يترتب عليه من أثار خطيرة تهدد إقتصاديات هذه الدول وتزعزع إستقرارها وتعوق نموها أو تربكهُ ، ومن الأثار الخطيرة التي تترتب على التضخم النقدي التغير في قيمة النقود ، حيث تنخفض معهُ قوتها الشرائية التبادلية ، وكلما أزداد حجمهُ أنخفضت معه هذه القوة الشرائية تبعاً لهُ الى درجة قد تصبح معها هذه القوة زهيدة وتافهة وتفقد قيمتها ووظائفها ، مما ينعكس أثره على النظام النقدي وربما يؤدي الى أنهيار هذا النظام كلهُ . ويُعدُ التضخم النقدي ظاهرة إقتصادية عالمية، ومشكلة مزمنة عجز عن علاجها كافة الإقتصاديين، وبما أن التضخم النقدي ظاهرة إقتصادية عالمية، فأن هناك أسباب دولية وأخرى محلية لنشوء هذا التضخم ويمكن توضيحه بالأتي:

1- مثلاً تفاقمت ظاهرة التضخم النقدي عالمياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بسبب اتباع الولايات المتحدة للسياسات الإقتصادية التوسعية (أي التضخمية) الرامية إلى إعادة إنعاش الإقتصاد الأميركي للخروج به من حالة الكساد التي وقع فيها.
2- تسبب سعر صرف الدولار الأميركي بأرتفاع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والعملات الرئيسة الأخرى المقبولة عالمياً في تسوية المديونيات الخارجية .

ثالثاً: التضخم الإقتصادي: يعرف على أنه زيادة كبيرة في المخزون المالي ، سواء أكان في الدخل النقدي أو أسعار السلع ، حيث يتم قياسه من خلال مؤشرات أسعار المستهلك على مدار أشهر أو سنوات ، فينعكس أثره على القوة الشرائية للعملة ويعمل على تناقصها ، كما له تأثير سيء على أصحاب الأجور الثابتة . وهناك ثلاثة أنواع رئيسة من التضخم الإقتصادي وهي : (Mahran, 2018: 47)

1- تضخم الطلب: يحدث عند زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الإقتصاديه ، ويؤدي الى أرتفاع الأسعار بسبب الطلب الزائد على السلع والخدمات ، وقد يظهر هذا التضخم بشكل مؤقت ، أو يستمر لمدة زمنية طويلة
2- تضخم التكلفة: يحدث أثر أرتفاع أسعار تكاليف عمليات الإنتاج ، كزيادة أجور العمال ، أسعار المواد الخام المستخدمة في صناعة منتوجات معينة ، وبالتالي يؤدي الى أرتفاع كلفة المنتوج النهائي أو الخدمة ، وبالتالي ينتج عنها التضخم
3- التضخم المدمج: يحدث نتيجة أرتفاع أسعار السلع والخدمات ،التي تدفع العمال الطلب برفع أجورهم بما يتناسب مع تكاليف المعيشة ،تؤدي الزيادة في الأجورالى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات بحيث يؤدي كل عامل من هذه العوامل الى ظهور التضخم الإقتصادي في الدولة .
4- التضخم المستورد : يحدث بسبب أنخفاض سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة تكلفة الاستيرادات , كما أن الأستهلاك سوف يزيد من القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي يزداد الطلب .
5- التضخم المؤقت: يحدث بسبب العوامل المؤقتة مثل زيادة الضرائب غير المباشرة أي أنه ليس له تأثير دائم.

2-2-2 سعر الصرف

1-2-2-2 مفهوم سعر الصرف:

لقد تناول العديد من الإقتصاديين سعر الصرف هو مصطلح له العديد من التعاريف، منها:

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى يمثل السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى فهو عدد الوحدات من عملة نقدية اجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية (Zarifa, 2017: 5)

كما يعرف بأنه قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق الصرف، ويعرف أنه سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى (Bal-Raqi, 2017: 155).

او هو عدد الوحدات من العملة المحلية لدولة ما التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة دولة اخرى، ويتحدد سعر الصرف الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي عندما تتعادل الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه، اي عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي مع منحنى العرض من هذا الصرف (Kazim, 2020, 112).

2-2-2 أنواع سعر الصرف: هناك عدة أنواع ومنها الأتي

1. سعر الصرف الأسمي:

يقصد به ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيمة بعملة أخرى في تاريخ معني دون الأخذ بعني الأعتبار عامل التضخم (القوة الشرائية لعملتي البلدين), ويميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب عل العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي وذلك أما عن طريق التدخل أي بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية، مثل البنك المركزي وبسعر محدد قانونا (Mubarak, 2020: 18).

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبي اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ عل الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار الملحية وبالتالي يقيس القدر عل المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في أتخاذ قراراتهم.

3. سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في مدة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدد أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى (Mubarak, 2020, 19))

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

إن وصف سعر الصرف الفعلي هو إسمي وذلك لأنه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية، ولكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الأعتماد عل سعر الصرف الفعلي الحقيقي والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وشركائه التجاريين، ويستخدم لقياس القدرة على المنافسة للأسعار المحلية مقارنة بأسعار شركائه التجاريين .

3-2-2-2 أهداف سعر الصرف

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى سعر الصرف لتحقيقها نذكر من هذه الأهداف ما يلي (Mubarak, 2020: 31):

1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف الى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسيه المؤسسات ، وعلى المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر ايجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد.

2- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية الموجهة الى التصدير ، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع للدولة بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

3- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية ، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أوليه أو زراعية) , نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي ، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تُخفض القدرة الشرائية للعمال . والعكس عند إنخفاض سعر الصرف الأسمي ، فإن ذلك يؤدي الى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور .

4- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية ، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

2-2-3 الناتج المحلي الإجمالي: سيتم ألتطرق الى كل مما يأتي:

2-2-3-1 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

كثيراً ما نقرأ و نسمع في وسائل الاعلام أو التقارير الإقتصادية عن مصطلح الناتج المحلي الإجمالي والمعروف إختصاراً (GDP) ، حيثُ أصبح هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مدى تطور الوضع الإقتصادي لأي دولة ما بين سنة و أخر أو عبر مدى زمني محدد , ويمثل مقياس نقدي لقيمة السوق للسلع و الخدمات التي أنتجت خلال مدة زمنية معينة و أنه يمثل تعادل القوة الشرائية للأفراد كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو متوسط مستوى المعيشة نفسه (Al-Mahma'ah, 2017: 67).

ويُعرف بأنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المُنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال مدة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة) . ويعكس هذا المؤشر الحالة الإقتصادية للدولة فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الإقتصادي للدولة و قدرة إقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل , ويشير الى القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المُنتجة في إقتصاد ما خلال مدة معينة عادةً ما تكون سنة (IMF , 2020: 57) .

2-2-3-2 إستخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الإنشطة الإقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال مدة زمنية معينة غالباً سنة. كما يستخدم في التحليلات الإقتصادية التي يقوم بها الإقتصاديون لمعرفة أداء الإقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الإنكماش المتوقع على المدى القصير، من جانب أخر يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الإداء الإقتصادي للدول (Magdy , 2021 , 8) .

ويعد أحتسابه مهما لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الإقتصاد في أي دولة. حيث تأثير الزيادة في قيمه الناتج المحلي الإجمالي الى ان إقتصاد الدولة قوية وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان (Hussein, 2018: 6).

2-2-3-3 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق وهي كالأتي: (بتال ,2020 : 10)

1- طريقة الإنفاق: تتكون قطاعات الإقتصاد الوطني من أربعة قطاعات هي القطاع العائلي ، وقطاع المنتجين ، وقطاع الحكومة ، والقطاع الخارجي ، حيث يقوم كل قطاع من هذه القطاعات بين نوع

معين من الإنفاق ، بحيث يكون في مجموعة إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي والذي لابد أن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي أو العرض الكلي . و إن الإنفاق الكلي يتكون من :

أ. الإنفاق الإستهلاكي الخاص (العائلي) (Al-Zamzami, 2022: 146): يعتبر الاستهلاك الخاص أحد المكونات الرئيسية للدخل القومي، كما يمكن إستخدام الاستهلاك كأحد المؤشرات لقياس رفاهية الفرد في المجتمع , حيث أن الزيادة في الأستهلاك تعكس زيادة في المنفعة .

ب. الإنفاق الإستثماري: يُعرف الإنفاق الإستثماري بإنه الإنفاق الذي يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، فإنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة يمثل إستثماراً لأنه يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، كما أن إنشاء شركة نقل وشحن تمثل إستثماراً لإنها تؤدي الى توفير خدمة يحتاجها المجتمع كما تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني .

3. الإنفاق الحكومي: ويشمل العديد من النفقات ومنها الأتي :

أ - دفع رواتب الموظفين الحكوميين كالأطباء والمهندسين والمدرسين وأصحاب الحرف والمهن العاملين في القطاع الحكومي .

ب - مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية ، وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي من حيث الإنفاق الاستهلاكي .

ت - قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين للقيام بالأعمال .

2- طريقة الدخل :

حسب هذه الطريقة فإن صافي الدخل المحلي :- ويطلق عليه أيضاً قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو يساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج .ويعرف صافي الدخل المحلي بأنه عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة عادةً تكون سنة ، ومن هذا التعريف يتضح لنا أنه لابد أن تساهم عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن إحتساب ما تحصل عليه من دخول ضمن الدخل المحلي .

3- طريقة الإنتاج (طريقة الناتج من السع النهائية والخدمات) : يمكن أحتساب إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج حسب المعادلة التالية :

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج = السلع الزراعية + السلع الصناعية + الخدمات المختلفة وتشمل الخدمات المختلفة , الخدمات الصحية و التعليمية و السياحية و المهنية و خدمات النقل والمواصلات وغيرها

2-2- 4 مفهوم الإنفاق العام:

يعرف الأنفاق العام على أنهُ مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام ، ويعرف أيضاً بأنهُ مبلغ نقدي يقوم بتنفيذهُ شخص عام بهدف تحقيق عام ، ويعرف كذلك بأن الأنفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العامة ككل ومن أمثلتها الأنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الأجتماعية ، وهو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات ال بهدف إشباع حاجات عامة (Al-Daami, 2018: 8)

2-2-4-1 عناصر النفقة العامة:

تتسم هذه النفقات بخصائص يمكن عدُّها معايير لتمييز النفقة العامة من غيرها من الظواهر المالية الأخرى ، وهي كالأتي (Khoshnaw, 2022: 9-12):

أولاً: النفقة العامة مبلغ من النقود:

في الزمن السابق كانت الدولة تستخدم سلطاتها للحصول على كل أحتياجاتها أو بعضها جبراً من دون مقابل ، أو بمقابل أقل من قيمة السلعة أو الخدمة ، أما في الوقت الحاضر لم يكن بأستطاعتها

ذلك إلا في حدود ضيقة جداً كحالة الظروف الأستثنائية ، ويعود سببه الى أنتشار المبادئ الديمقراطية وما صاحبها من حرية سياسية ، ومن ثم أصبحت حاجة الدوله للحصول على السلع والخدمات باباً من أبواب الأنفاق العامة ، هذا يعني أن تكون النفقة التي تدفعها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة (أحد أشخاص القانون العامة) متمثلة بمبلغ نقدي ، فبعد أن ثبتت عدم إنتاجية طريقة الأجبار أو السخرة في القيام بالخدمات العامة وأن طريقة الدفع العينية التي تقوم على أساس دفع الدولة لسلع أو خدمات الحاجات العامة هي منتقدة بوصفها صعبة التطبيق كلياً وأنها لا تسمح بتقدير المقابل الذي تدفعه الدولة تقديراً دقيقاً

ثانياً: النفقة العامة تصرف من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة:

من أجل أن تُعد النفقة من نوع الأنفاق العام لابد أن يتم أنفاقها عن طريق أحد أشخاص القانون العام حتى إن كان هدفها أشباع حاجة عامة، فلو قام شخص أو جمعية خاصة ببناء منتزه عام فأنه لا يعد أنفاقاً عاماً، ويعد من أشخاص القانون العام وزارات الدولة ودوائرها كافة المرتبطة بوزارة وغير المرتبطة بوزارة أستناداً لما تقرره أحكام القانون الأداري في تحديد أنواع أشخاص القانون العام.

ثالثاً: هدف النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

بعد تحول الدولة من كونها دولة حارسة الى دولة متدخلة ومن ثم الى دولة منتجة ، أصبح من ضمن واجباتها أشباع الحاجات العامة لأبناء شعبها ، ولحقيق ذلك تقوم الدولة بالإنفاق على الخدمات الحاجات والمسوغ الرئيس لهذه الصفة أو العنصر يرجع الى مقتضيات مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد العامة اللازمة لإشباع تلك ، إذ أن تساويهم في تحمل الأعباء العامة وخاصة العبء الضريبي يستلزم تساويهم في الأنتفاع بالنفقات العامة ، فتحمل هذه الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة .

2-2-4-2 تطور النفقات العامة:

أولاً: النفقات العامة في النظرية الكلاسيكية :- كان علماء المالية الكلاسيكيون ينظرون الى النفقات العامة بأن الدولة هي مستهلك للنفقات العامة ، وعلى الدولة أن تقوم بالوظائف العسكرية والأمنية والتشريعية من دون أن تتدخل في النشاط الإقتصادي .

ثانياً: النفقات العامة في النظرية الحديثة :-علماء المالية المحدثين عكس علماء المالية الكلاسيكيون تماما ، يرون أن الدولة لا يمكن أن تكون مستهلك للنفقات العامة ، إنما تقوم الدولة بإعادة توزيع النفقات الى الأفراد عن طريق دفع الرواتب الى الموظفين والأجور الى العمال ، فالدولة عبارة عن مضخة تمتص جزء من الدخل القومي لتعيدهُ ثانيةً الى تيار الدخل القومي عن طريق الإنفاق العامة (Ahmed, 2017: 245-246).

2-2-4-3 طبيعة النفقات العامة:

اختلفت مسألة تكييف طبيعة النفقات العامة بأختلاف نظرة أنصار المذاهب التي تطرقت لهذا التكييف ، فقد ذهب الفقه التقليدي الى عَد النفقة العامة (أستهلاكاً للثروة القومية للأمة) ، وحددت مجالات الأنفاق بالمرافق التقليدية الثلاثة وهي : الأمن والدفاع والقضاء ، وتطلب في هذه النفقات الحيادية والبعد عن تحقيق أهداف إقتصادية أو أجتماعية أو سياسية ، لأن أي أبتغاء لأي من هذه الأهداف يعني أقتطاع جزء من الأموال التي يجب أن تبقى لدى الأفراد لتسيير عجلة الحياة الإقتصادية بالشكل الأنسيابي الذي يسمح لها بالوصول الى التشغيل الكامل ، ونقلها الى ملكية الدولة ومن ثم أستهلاكها إذ كانت النظرة الى نفقات الدولة بأنها جميع النفقات أستهلاكية لعل أبرزها ما يأتي :- (Al-Saadouni, 2020: 188)

أولاً: أتساع نطاق النفقات العامة، إذ أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي لا تتوقف عن التزايد .

ثانياً: لم تعد وظيفة النفقات العامة مقصورة على تمويل وظائف الدولة التقليدية، بل أصبحت تمثل أداة من أدوات السياسة الإقتصادية، وبالذات عن طريق التحكم في القوة الشرائية ، وفي حجم التشغيل والدخل القومي وفي إعادة توزيعه .

ثالثاً: لم يعد غرض الأيرادات العامة مقصوراً على النطاق المالي وحدهُ، أي أنه لم يعد مقصوراً على تغطية النفقات العامة إنما أمتد الى النطاقين الإقتصادي والأجتماعي، ومن ثم لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الأيرادات العامة، وهذا التطور المالي بالنتيجة لم يعد يسمح بالأبقاء على (مبدأ توازن الميزانية) بوصفه هدفاً في ذاته

المحور الثالث: الجانب العملي لقياس انموذج البحث

أولاً: توصيف متغيرات الأنموذج القياسي

إنَّ الأنموذج الإقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره ثم تحليل نتائجه في مدة البحث ويأخذ الأنموذج الشكل الآتي:

$$LogY = f(Log\ X_1, LogX_2\ , Log\ X_3\ , LogX_4) + ei$$

إذ إنَّ:

$LogY$: لوغاريتم المتغير التابع ممثلاً بالتجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)

$Log\ X_1$: لوغاريتم المتغير المستقل الأوَّل بالإنفاق العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)

$LogX_2$: لوغاريتم المتغير المستقل الثاني ممثلاً بالتضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)

$Log\ X_3$: لوغاريتم المتغير المستقل الثالث ممثلاً بسعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي

$LogX_4$: لوغاريتم المتغير المستقل الرابع ممثلا بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي (دولار)

ei: المتغير العشوائي وهو يشمل جميع المتغيرات غير الظاهرة في الأنموذج أو التي لم تؤخذ في الأنموذج، الَّتي لو تم إستخدامها فإنَّها سوف تؤثر في الأنموذج

البيانات ومصادرها:

جُمعت بيانات عينة البحث المتمثلة بالمتغيرات المستقلة والتابعة في أنموذج البحث عن طريق بيانات السلاسل الزمنية، ومصادر هذه البيانات مواقع رسمية حكومية وغير حكومية عديدة منها: منشورات البنك الدولي (World Bank Data)، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) وتم الاعتماد عليها وإستخدامها في أنموذج البحث

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة

يمثل الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال طريقه 1IM Pesaran and shin w-stat

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	مستوى الإحصائيَّة IPS	الاحتمالية Prob
المتغيرات في حالة المستوى		
LOG(Y)	-0.60599	0.2723
LOG(X1)	-5.3664	0.2958
LOG(X2)	-5.70938	0.0000
LOG(X3)	3.0141	0.9987
LOG(X4)	0.9206	0.8214
المتغيرات عند الفرق الأوَّل		
d LOG(Y)	-5.16292	0.0000
d LOG(X1)	-7.62570	0.0000

0.0000	-13.9429	d LOG(X2)
0.0000	-4.72453	d LOG(X3)
0.0047	-2.60016	d LOG(X4)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

وتظهر نتائج الاختبار أَنَّ المتغير المعتمد الذي يمثل بالتجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي) غير ساكنة عند المستوى في حالتها الأَصليَّة في حين أَنَّ نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الأربعة ما عدا (X2) بعد أَخذ الفرق الأَوَّل تظهر سكون هذه المتغيرات.

الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك بطريقة kao

جدول (2) اختبار التكامل المشترك

القيمة الإحصائيَّة T.Statistic	الاحتمالية
-3.4495	0.0003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يشير الجدول (2) إلى اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأُنموذج باستعمال طريقه kao إذ يتضح من قيمة الإحصائيَّة أَنَّها معنوية بمعنى أَنَّ الفرضية البديلة التي يقوم عليها الاختبار وهي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأُنموذج صحيحة في هذه الحالة يمكن اعتماد نموذج تصحيح الخطأ للحصول على مقدرات لمعلمات الأُنموذج في الأَجلين الطويل والقصير وبالنسبة للبيانات المدمجة هناك أَكثر من أُسلوب لتطبيق أُنموذج تصحيح الخطأ لكن الأَكثر شيوعا هو أُسلوب Pooled mean group PMG والجدول الاتي يظهر نتائج تقدير معلومات الأُنموذج وفق هذه الطريقة.

الخطوة الثالثة: تحديد مدة الإبطاء المثلى

هناك العديد من المعايير التي تستخدم من أجل اختيار مدة الإبطاء المثلى لمتغيرات أنموذج البلدان العربية المختارة التي تخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، وبالاعتماد على معيار هانان كوين (HQ)، فأن الأنموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية مقدرات وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group PMG) هو (2, 1, 1, 1, 1)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار. والشكل (1) أدناه يبين ذلك حسب اختيار معيار هانان كوين (HQ) ، وكالاتي:

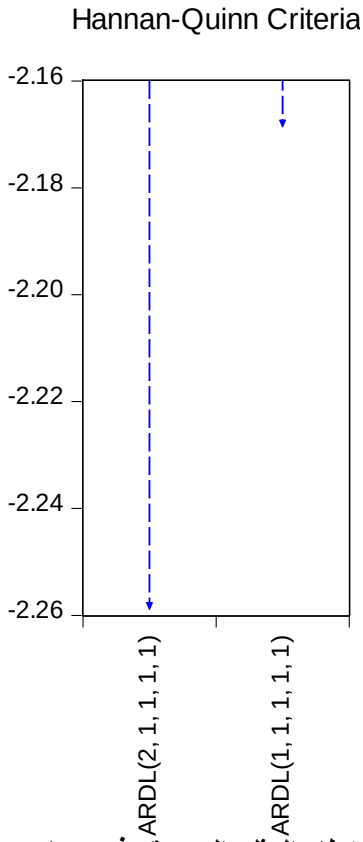

الشكل (1): نتائج مدة الإبطاء المثلى المحددة وفق معيار معيار هانان كوين (HQ)
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

الخطوة الرابعة: تقدير وتفسير نتائج الآجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ بإستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة نموذج (ARDL)

الجدول (3): نتائج الآجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ للتجارة الخارجية

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D (logY)				
Model selection method: Hannan-Quinn criterion (HQ)				
Dynamic regresses (2 lag, automatic): log(X1) log (X2) log(X3) log (X4)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Log(X1)	-0.002562	0.101646	-0.025205	0.9800
Log(X2)	0.058388	0.023035	2.534707	0.0146
Log(X3)	-0.076053	0.142949	-0.532027	0.5972
Log(X4)	0.178806	0.104326	1.713922	0.0930
Short Run Equation				
D Log(X1)	0.359900	0.116940	3.077662	0.0034
D Log(X2)	-0.031988	0.006905	-4.632848	0.0000

D Log(X3)	0.949772	0.303680	3.127545	0.0030
D Log(X4)	0.977466	0.368119	2.655299	0.0107
C	-0.084210	0.081442	-1.033995	0.0306
معامل تصحيح الخطأ	-0.370501	0.110600	-3.349909	0.0013
(***): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (*): مستوى معنوية 10%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يُوضِّح الجدول (3) نتائج تقدير مخرجات في الأَجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:

1- نتائج العلاقة قصيرة الأَجل:

أ- استعمل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة الأُنموذج إلى حالة التوازن؛ إذ بلغت قيمتها (-0.370501) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ التجارة الخارجية سوف تستغرق سنتين وسبعة أشهر تقريبًا لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار متغيرات الإقتصاد الكلي

$$\frac{1}{-0.370501} = 2.69 \cong 2.70$$

ب-التضخم: يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية وهذا يعني أَنَّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بنسبة (0.058 %) لكنها معنوية عند مستوى (1%).

ت- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية، وهذا يعني أَنَّ زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بنسبة (0.178 %) لكنها معنوية عند مستوى (10%).

2-نتائج العلاقة طويل الأَجل:

أ- الانفاق العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي: تؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية وهذا وهذا يعني أَنَّ زيادة الانفاق العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بنسبة (0.359%) لكنها معنوية عند مستوى (1%).

ب-التضخم: يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الخارجية وهذا يعني أَنَّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجية بنسبة (0.031- %) لكنها معنوية عند مستوى (1%).

ت- سعر الصرف الرسمي: يوثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية، وهذا يعني أَنَّ زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بنسبة (0.949%) لكنها معنوية عند مستوى (1%).

ث –إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية، وهذا يعني أَنَّ زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بنسبة (0.977 %) لكنها معنوية عند مستوى (5%).

الاستنتاجات الجانب النظري:

1- فيما يتعلق بأسعار الصرف والتجارة الخارجية فإنها ذات علاقة في دائرة النشاط الإقتصادي، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات سواء على المستويين المحلي والدولي.
2- تأثر الدول العربية بالأزمات العالمية وتقلبات أسعار النفط بسبب ارتباطها بالدول المتقدمة واعتمادها عليها مما يؤثر على إقتصادات تلك الدول ومثال ذلك تأثر الدول العربية بالأزمات المالية العقارية العالمية .
3- ضعف مرونة سعر الصرف، ويعود ذلك لضعف جهاز الإنتاج الوطني مِمَّا يترتب عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة تخفيض العملة الوطنية.

4- تأثر دول قيد البحث بالأوضاع السياسية والأمنية في البلد مما انعكس سلباً على إتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة، فضلا عن التأثير على حجم التضخم وسعر الصرف وغيرها من المتغيرات الإقتصادية الأخرى والذي أدى الى ارتفاع في اغلب المتغيرات الإقتصادية.
5- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة الاستيرادات الخارجيَّة يرجع إلى ارتفاع عائدات البترول بشكل كبير مِمَّا شجعت الحكومات على زيادة الإنفاق العام مختلف البرامج الاقتصاديَّة الأمر الذي أَدَّى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب مِمَّا رفع من تكلفة الاستثمار المحلي والتضخم.

استنتاجات الجانب القياسي:

1- تظهر نتائج الاختبار أَنَّ المتغير المعتمد غير ساكن عند المستوى في حالته الأَصليَّة في حين أَنَّ نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الأربعة ما عدا (X2) بعد أَخذ الفرق الأَوَّل تظهر سكون هذه المتغيرات.
2- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأُنموذج باستعمال طريقه kao إذ يتضح وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأُنموذج ويمكن اعتماد أنموذج تصحيح الخطأ للحصول على مقدرات لمعلمات الأُنموذج في الأَجلين الطويل والقصير.
3- أظهرت نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ أَنَّ التجارة الخارجية سوف تستغرق سنتين وسبعة أشهر تقريبًا لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار متغيرات الإقتصاد الكلي
4- أظهرت النتائج أن التضخم يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية وهذا يعني أَنَّ زيادة التضخم يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية.
5- أظهرت النتائج أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجية، وهذا يعني أَنَّ زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية

المقترحات:

1- التوجه نحو تنويع الهيكل الانتاجي السلعي وتخفيض الاعتماد على النفط للتخلص من التذبذب في اسعاره والتقلبات في ايرادات الصادرات النفطية والاستفادة من تجارب الدول في التجارة الخارجية وتنمية الموارد البشرية من خلال اعداد البرامج والدورات التدريبية لهم.
2- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاساسية كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة وبقية القطاعات الاخرى وتحديثها وادخال أحدث التكنولوجيا اليها، اعتماد سياسة تجارية هادفة الى حماية المنتج المحلي وتعزيز دوره ليستطيع المنافسة.
3- زيادة كفاءة المنتجات والسلع المحلية بتحسين جودتها ونوعيتها وتخفيض تكاليفها، فضلا عن تحسين البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي والاتصالات لتسهيل تجارة السلع والخدمات بين دول المغرب العربي ودول العالم المختلفة
4-عمل وإجراء دراسات مستقبلاً تخص المتغيرات الإقتصادية الكلية وتأثيرها على التجارة الخارجية لايجاد حلول للمشكلات الإقتصادية التي تمر بها دول العالم ومنها المتقدمة والنامية والعربية للوقوف على نتائج ومقترحات تلك الدراسات.

Sources

1- Al Sharif Muhammad, Mona Alwan, (2022). Inflation, its causes, effects, and ways to address it, Master’s thesis, College of Economics and Political Science, University of Aden.

2- Al-Daami, Zainab Jabbar Abdul Hussein, 2018, Productivity of public tunnels in Iraq and the problem of time variation during the fiscal year, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.

3- Al-Dulaimi, Souad Abdel Karim Hammad (2023), The Book of Foreign Trade (Macroeconomic Applications), Dar Al-Doctor for Science, 1st edition, Baghdad, Iraq.

4- Al-Jubouri, Hamed, 2017, Inflation and its Treatment, Al-Furat Center for Development and Economic Studies, Iraq.

5- Al-Mahma, Aseel, 2017, Creating a Composite Economic Index for the United Arab Emirates, Department of Research and Statistics, Abu Dhabi

6- Al-Saadouni, Ahmed Hadi Abdel-Wahed, 2020, The role of public expenditures in distribution, Babylon University Journal of Human Sciences, Volume 28, Issue 6.

7- Al-Zamzami, Hossam Adnan, 2022, The impact of family consumption spending on GDP growth in the Kingdom of Saudi Arabia, Journal of Economic Sciences, Volume 6, Issue 27, Kingdom of Saudi Arabia.

8- Assaf, Nizar Dhiyab and Mahidi, Muhammad Nassif, 2023, Measuring and analyzing the impact of foreign trade on foreign direct investment in the Iraqi economy for the period (2004-2020), Economics for Business Journal for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 5, Issue 1.

9- Battal, Ahmed, 2020, Concepts and Methods of Measuring GDP, Macroeconomic Principles Lectures, College of Administration and Economics, Anbar University.

10- Belqi, Tijani, 2017, The impact of changes in foreign exchange rates on financial statements according to the requirements of International Accounting Standard 21 and the Financial Accounting System, Al-Bashaer Economic Journal, Volume 3, Issue 1, Farhat Abbas University - Setif 1, Algeria.

11- David diaz , 2022 , what is international trade and its importance, Publications, The University of Sunderland. .

12- Enaya, Ghazi Hussein, 2022, Financial Inflation, International Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 3, Issue 2.

13- Fatima Haji, 2017, Introduction to Foreign Trade, Office of University Publications, Algeria.

14- Hussein, Essam, 2018, Back to Basics, What is GDP, Finance and Development Journal, International Monetary Fund.

15- Imf, (2020). Gross domestic product: an economy's all, available at : https://www.imf.org / external / pubs / ft / fandd / basics / gdp .

16- Jaafar, Talib Ahmed, 2017, The History of Economic Thought, an analytical study of economic ideas across time periods, Part One, 2nd Edition, Doctor's House for Administrative and Economic Sciences, Baghdad, Iraq.

17- Jarallah, Raghad Osama and Dhannoun, Marwan Abdel Malek, 2013, Measuring the impact of financial development on economic growth in a sample of developing countries using the autoregressive distributed lag (ARDL) model for the period (1960-2010), Tanmiya Al-Rafidain Magazine, Volume 35, Issue 114, University of Mosul, College of Administration and Economics, Mosul, Iraq.

18- Kazem, Iman Alaa, 2020, The impact of exchange rate fluctuations on the general budget of Iraq, a case study (2004-2018), Hammurabi Magazine, Volume 8, Issue 35, University of Kufa.

19- Mahmoud, Qutaiba Maher, Al-Kawazir, Saad Mahmoud, 2021, Economic Measurement of the Impact of Foreign Trade on Economic Development in Selected Countries for the Period (1990-2019), Journal of Business Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Issue 2, Part 1.

20- Matar, Laith Ali, 2023, Theoretical Basis of International Trade - Different Theories, College of Administrative Sciences, Future University

21- Maurice allais ,2023 , international trade , encyclopedia britannica .

22- Mubarak, Al-Kout, 2020, The impact of exchange rate fluctuations on non-fuel exports in international markets, doctoral thesis, Kasdi Merbah University - Ouargla - Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economic Sciences.

23- Muhammad, Elias Abdullah 2020, The Impact of International Trade on GDP, International Journal of Economics and Management Studies, Volume 7, Issue 3.

24- Nermin magdy, investopedia (2021), part of guide to economics, gdp , april .

25- Sabah Saber Muhammad Khoshnaw, 2022, Public Finance Economics, Dar Al-Tafsir for Printing and Publishing, 1st edition.

26- Samuelson, paul (2023). A ricardo-sraffa paradigm comparing the gains from trade in inputs and finished goods . Journal of economic literature .

27- SEAN ROSS , Impact Does the Balance of Trade Have on GDP Calculations , Dotdash Meredith , 2021 , 29 .

28- Suzette Dagli & Jong Woo Kang , 2018, International trade and exchange rates , Journal of Applied Economics , Volume 21, - Issue 1 .

29- UNCTAD , 2023, Inflation Is Crimping Global Trade , IISD Trade and , Volume 4, Issue 1 ,.

30- Yulon, (2022). Federal Reserve Official, The New York Times.
31- Zakaria Mahran, 2018, History Explains Inflation and Deflation, Al-Hindawi Foundation for Education and Culture, 1st edition, Cairo, Egypt.
32- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
33- Zarifa, Salamia, 2017, Lectures on the Economics of Exchange Rates, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria.
34- Zeyneloglu, Irem, 2018. "L'évolution déstabilisante du taux de change en Turquie," Bulletin de l'Observatoire des politiques économiques en Europe, Observatoire des Politiques Économiques en Europe (OPEE), vol. 39(1), pages 39-44, December.

بيانات الجزائر للمدة (2000- 2022)

السنة	التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الانفاق العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2000	62.85834364	28.60	0.30	75.26	54790398570
2001	58.70616423	31.57	4.20	77.22	54744697926
2002	61.13417145	35.22	2.10	79.68	56760355865
2003	62.12477303	29.26	5.56	77.39	67863850334
2004	65.70142185	29.17	2.19	72.06	85332581189
2005	71.27860096	28.88	1.23	73.28	103198212442.69
2006	70.73001244	29.28	3.84	72.65	117027280155.39
2007	71.93812904	34.95	4.80	69.29	134977082623.78
2008	76.68451817	39.35	4.86	64.58	171000699876.75
2009	71.32433055	43.95	5.75	72.65	137211003661.70
2010	69.86666126	38.70	2.73	74.39	161207307027.19
2011	67.47430173	41.17	5.16	72.94	200013098817.25
2012	65.4049792	43.49	9.04	77.54	209059080929.50
2013	63.61082367	36.65	1.15	79.37	209755003250.66
2014	62.41431601	41.29	5.25	80.58	213809979836.31
2015	59.6951286	46.22	4.36	100.69	165979224866.13
2016	55.92566788	41.99	6.96	109.44	160034212126.02
2017	55.32140302	41.12	4.93	110.97	170096988531.91
2018	58.0655601	40.32	2.70	116.59	174910684781.57
2019	51.80973844	41.79	2.43	119.35	171760275466.61
2020	45.33065612	42.43	3.52	126.78	145743542982.63
2021	53.19552703	37.03	8.48	135.06	163472387986.77
2022	59.04228424	31.22	9.29	141.99	194998449769.09

بيانات ليبيا للمدة (2000- 2022)

السنة	التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الانفاق العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2000	45.28109	26.77	-6.61	0.51	38270983032
2001	43.17345	36.98	-10.28	0.61	34112079629
2002	78.85976	40.87	-7.27	1.27	20481889764
2003	90.61273	41.72	-1.26	1.29	26265625000
2004	96.12933	41.06	-3.50	1.30	33122307692
2005	90.86089	28.15	9.81	1.31	47334697612
2006	97.7381	28.50	2.74	1.31	60094248772
2007	102.7323	33.44	7.33	1.26	68032985519
2008	103.2422	41.03	9.85	1.22	86710739536
2009	107.6209	60.28	0.33	1.25	60808538332
2010	98.07721	52.94	3.33	1.27	75380800665
2011	63.00544	39.63	26.65	1.22	48169243832
2012	98.22432	39.38	-3.67	1.26	92540964667
2013	106.3344	73.46	1.70	1.27	75351117629
2014	76.52488	60.02	7.14	1.27	57372352562
2015	56.90491	53.52	16.90	1.38	48717506273
2016	41.11018	42.04	24.01	1.39	49912085228
2017	47.54897	34.92	28.05	1.39	67157451661
2018	63.78113	37.56	-1.20	1.36	76686048497
2019	78.20913	47.31	0.21	1.40	69254143967
2020	60.36201	57.34	2.82	1.39	46808208746
2021	63.93621	48.71	3.70	4.51	39798423941
2022	70.73810	60.36	4.11	4.81	45752336036

بيانات المغرب للمدة (2000- 2022)

السنة	التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الانفاق العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	التضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2000	53.44031	22.75	1.67	10.63	43017455402
2001	53.49157	23.70	1.71	11.30	43831480208
2002	54.31013	25.81	1.43	11.02	47077192188
2003	52.33186	24.10	1.78	9.57	58029363354
2004	55.55164	24.48	0.54	8.87	66114145451
2005	61.49383	28.64	2.10	8.87	68852658069
2006	64.6722	25.98	3.28	8.80	75883823301
2007	71.34965	26.43	1.99	8.19	86947913287
2008	77.83447	28.25	4.23	7.75	101822906949.06
2009	62.37096	28.11	0.08	8.06	101154952240.88
2010	69.54198	28.71	1.83	8.42	100865329473.44
2011	76.82587	31.23	0.48	8.09	110080631332.38
2012	78.2221	32.54	2.09	8.63	106937392311.13
2013	73.85776	30.43	0.18	8.41	115739287305.08

119130841411.66	8.41	1.51	30.68	71.89357	2014
110413823841.59	9.76	0.59	28.41	67.28868	2015
111572947004.92	9.81	1.72	28.55	71.12266	2016
118540573367.84	9.69	1.70	27.81	74.17336	2017
127341147581.82	9.39	0.10	27.67	77.25489	2018
128920266409.46	9.62	1.03	27.36	75.99812	2019
121353645057.14	9.50	-0.91	34.15	68.8438	2020
141817797083.47	8.99	3.23	31.05	75.63219	2021
130912558829.84	10.16	8.34	31.05	101.1159	2022

بيانات تونس للمدة (2000- 2022)

إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي	التضخم الرقم القياسي لأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	الانفاق العام كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنة
21473528161	1.37	1.69	24.04	82.63911	2000
22065832449	1.44	2.88	23.99	89.5522	2001
23141616605	1.42	1.60	24.13	85.34218	2002
27453902261	1.29	4.46	23.47	82.39034	2003
31183885241	1.25	1.26	23.02	86.92534	2004
32272186695	1.30	3.47	23.04	90.25125	2005
34376664601	1.33	3.36	22.85	93.94093	2006
38915353867	1.28	5.10	23.32	104.0594	2007
44859439902	1.23	4.08	23.67	114.3437	2008
43455740497	1.35	4.14	24.64	93.01688	2009
46206091938	1.43	3.48	24	100.151	2010
48123325825	1.41	3.45	27.89	100.1064	2011
47311401813	1.56	5.37	28.35	101.5507	2012
48685446414	1.62	5.22	30.80	98.95496	2013
50271812921	1.70	4.44	27.69	96.1071	2014
45779494042	1.96	3.82	27.44	87.24853	2015
44360072680	2.15	4.22	27.21	87.09266	2016
42163530591	2.42	6.15	28.73	95.8092	2017
42686580021	2.65	7.49	28.68	103.8716	2018
41905540184	2.93	6.08	29.53	100.936	2019
42538289933	2.81	4.88	34.49	82.8176	2020
46687293140	2.79	6.61	33.29	92.93525	2021
46303552449	3.10	10.09	34.92	110.7399	2022